خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع لكبار مسؤولي الميزانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حمادة: القوانين الداعمة لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي قيد المراجعة

قال وكيل وزارة المالية الكويتية خليفة حمادة ان الوزارة حددت قائمة من القوانين الداعمة لبرنامج الاصلاح المالي والاقتصادي وهي قيد المراجعة حاليا من قبل الجهات المسؤولة.

واضاف حمادة في كلمة خلال افتتاح الاجتماع السنوي التاسع لكبار مسؤولي الميزانية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذي تنظمه وزارة المالية ان القوانين تتضمن قانون الخصخصة وقانون ضريبة الارباح على الشركات وقانون السجل التجاري وقانون البديل الاستراتيجي وقانون الاعسار (الافلاس).

واوضح ان الاجتماع الذي يستمر لمدة يومين يأتي تحقيقا للاهداف المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واقتصادات الشرق الاوسط وشمال افريقيا بما فيها اجراء إصلاحات هيكلية طموحة ومتماسكة لاستعادة النمو وايجاد فرص العمل واتباع نماذج تنمية اكثر شمولا واستدامة الى جانب تعزيز الاستقرار والقدرة على مواجهة الازمات في المنطقة.

وذكر ان الاجتماع سيتيح فرصة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول المشاركة والوقوف على ما تحقق من نتائج لبرامج الاصلاح المالي والاقتصادي في تلك الدول الى جانب ما تقدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من مساعدات فنية في هذا المجال.

وقال حمادة ان الكويت واجهت ظروفا اقتصادية في ضوء التراجع الحاد الذي شهدته اسعار النفط منذ منتصف 2014 على الرغم من قوة المركز المالي للبلاد الامر الذي يفرض عليها اعادة هيكل الاقتصاد الوطني دون تباطوء.

وافاد بان مجلس الوزراء الكويتي اعتمد في 14 مارس الماضي وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي والتي تتضمن مجموعة من البرامج على المدى القصير والمتوسط وذلك في اطار الاصلاحات المالية والاقتصادية التي تم اتخاذها.

وبين ان وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي تتضمن تطوير ادارة المالية العامة وذلك من خلال البدء في اعداد الميزانيات العامة لمدة ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة من اجل زيادة القدرة على التنبؤ المالي وتعزيز ادارة الموارد المالية.

واضاف ان الوثيقة تسعى ايضا الى تطوير اعداد تقديرات الميزانيات العامة ووضع سقوف لمخصصات الانفاق للجهات الحكومية والمؤسسات العامة مايساعد في تحقيق نتائج افضل من حيث الانضباط المالي والمساءلة المالية.

واشار حمادة الى اعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقا لتصنيفات احصائيات المالية الحكومية (جي اف اس 2001) كاستراتيجية انتقالية للتحول التدريجي الى عمليات محاسبة على أساس الاستحقاق بشكل اشمل وصحيح وباستخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وذكر ان الوثيقة تتضمن تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي سواء من حيث اعادة هيكلة الادارة الضريبية ووضع نظام ضريبي شامل الى جانب اعادة تسعير الخدمات والمنتجات وكذلك ترشيد الانفاق العام واعادة توزيع الدعم بما يضمن استمرار وصوله الى مستحقيه.

واوضح ان الوثيقة تتضمن كذلك تطبيق المعايير الدولية الصادرة عن سكرتارية البنك الدولي لتقييم الانفاق الحكومي والمساءلة المالية ما يساهم في رفع كفاءة الادارة المالية العامة.

ولفت الى سعي الوثيقة الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والذي يطمح الى ايجاد بيئة عمل توفر مجموعة من الفرص للقطاع الخاص الوطني وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي تسهم في زيادة معدل النمو وعلاج مشكلة البطالة اضافة الى الخصخصة.

وقال حمادة ان الوثيقة الذي وضعتها الحكومة تعيد تشكيل هيكلة نظام الخدمة المدنية وسوق العمل في الكويت والذي يهدف الى وضع نظام التعويضات الذي يتحكم في نمو الانفاق الى مستويات معقولة مع ضمان ان تكون التعويضات في القطاع العام عادلة وموحدة اضافة الى موائمة التوظيف في القطاع العام وتشجيع توظيف الكويتيين في القطاع الخاص.

ويبحث الاجتماع الذي تستضيف الكويت وتشارك به الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبالغ عددها 34 عضوا تطورات الموازنات الاخيرة بالمنطقة وتحديد وظائف المؤسسات ومسؤوليات الإدارة المالية لتعزيز وتحسين الشفافية والتقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يتعلق بالنزاهة المالية.

ويستعرض الاجتماع مراجعات العديد من الدول حول الميزانية والانفاق اضافة الى تعزيز دور الوزارات المعنية في مسالة الانضباط المالي والمساءلة وتجارب الإصلاح المالي.

جانب من الاجتماع

سيتم إعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقا لتصنيفات (جي اف اس 2001) كاستراتيجية انتقالية الى عمليات محاسبة على أساس الاستحقاق

بمشاركة أكثر من 300 باحث ومهتم وبالتعاون مع معهد بلجيكي عالمي

«التقدم العلمي» تنظم ملتقى عالميا عن استطلاع التكنولوجيا لمستقبل مستدام

نظمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في فندق الشيراتون وبالتعاون مع معهد الأبحاث البلجيكي للالكترونيات الدقيقة ((imec للملتقى العلمي الأول بعنوان (استطلاع التكنولوجيا لمستقبل مستدام) الذي يناقش عدد من المجالات المهمة والحيوية كالصحة والطاقة وغيرها.

وشارك في الملتقى الذي استمر يوما واحدا اكثر من 300 شخص من الباحثين والمختصين والمهتمين بموضوعاته من عدد من الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات البحثية والاكاديمية إضافة إلى شركات القطاع الخاص وطلبة الكليات العلمية وممثلي السفارات.

وقال المدير العام للمؤسسة الدكتور عدنان شهاب الدين في كلمته الافتتاحية إن الملتقى يعد الأول من نوعه في الكويت والوطن العربي ويتضمن سبع محاضرات تتناول أهم تطبيقات الإلكترونيات الدقيقة في المجالات الهندسية والصحية والحياتية فضلا عن جلستين حواريتين لإتاحة الفرصة للمشاركين للتفاعل المباشر مع علماء المعهد imec ومناقشة القضايا الفنية.

واضاف أن الملتقى يستهدف وضع لبنة خصبة وصلبة للأفكار العلمية الواعدة وتمكين المشاركين من تبادل المعرفة والتقنية بالإضافة إلى إيجاد منصة للتفاعل بين العلماء والتقنيين والصناعيين ورجال الأعمال لاستكشاف فرص الاستثمار الواعدة في التقنيات المستقبلية.

واوضح أننا نعيش الآن عصرا يتميز بالإثارة العلمية التي تدفع التكنولوجيا في خيالنا مطلقة لها العنان لتحقيق تقدم غير محدود طالما كنا مستعدين للالتزام بأهدافنا وغاياتنا مضيفا أنه بناء على ذلك فإن مفتاح التقدم في العلوم والتكنولوجيا يكمن في الاستثمار في البنية التحتية وبشكل أساسي في تطوير رأس المال البشري.

وأفاد بأن الدلالة على ذلك هو التقدم الهائل الذي حققته العديد من الدول والمؤسسات في جميع انحاء العالم مشيرا إلى أن من أمثلة ذلك معالج «انتل» الذي يحوي أكثر من 7 مليارات ترانزستور كل واحد منها بحجم 14 نانومتر جميعها مصفوفة على رقاقة بحجم ظفر الإصبع.

وقال إن دولة الكويت تسعى إلى أن تكون إحدى الدول الفاعلة في مجال التقدم التكنولوجي في العالم مضيفا ان مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تؤمن ان تمكين العلماء الكويتيين هو السبيل الأمثل نحو مستقبل مستدام لدولة الكويت وتشجع في هذا السياق المشاريع التعاونية بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك لا سيما المياه والطاقة والبيئة.

وأضاف انه في عام 2015 خصصت المؤسسة مبلغا قدره 6.5 مليون دينار كويتي لتمويل عددا من المشاريع البحثية ذات أولوية وطنية يشارك فيها باحثون من مؤسسات وطنية مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت جنبا إلى جنب مع باحثين متخصصين من معاهد بحثية عالمية منها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) ومعهد الأبحاث البلجيكي (imec) ومعهد اكسفورد لدراسات الطاقة(OIES) .

وأفاد بأن المؤسسة حرصت على تيسير إدخال التقنيات المتطورة والواعدة إلى الأسواق المحلية ومن أمثلة ذلك رعاية وتبني بعض المشاريع النموذجية للتعجيل في استخدام الألواح الشمسية على أسطح المساكن والمباني ومواقف السيارات التابعة للجمعيات التعاونية.

وقال الدكتور شهاب الدين إنه في عام 2013 قامت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعقد اتفاق شراكة وتعاون مدته ثلاث سنوات مع معهد الأبحاث البلجيكي للإلكترونيات الدقيقة (imec) وجامعة الكويت يستهدف البحث العلمي في مجال الخلايا الكهروضوئية والطاقة المتجددة.

وأضاف أن التعاون بين الباحثين من جامعة الكويت ومعهد أبحاث imec كان جزءا من تعاون بحثي أوسع يهدف إلى تطوير تقنيات الخلايا الشمسية المتقدمة وبتكلفة تصنيع منخفضة فيما واصلت المؤسسة تقديم دعمها للمرحلة الثانية من هذا المشروع والتي بدأت في عام 2016 وتستمر ثلاث سنوات.

وذكر أنه نتج عن هذا التعاون البحثي رفع كفاءة الخلايا الشمسية التي تم تطويرها من مادة السليكون بنسبة 23% وأكثر وبتكلفة تنافسية إضافة إلى ذلك يتم تطوير التقنيات المستقبلية بما في ذلك الخلايا الشمسية باستخدام شرائح السيليكون الرقيقة والخلايا الشمسية القائمة على مزيج من المواد العضوية وغير العضوية من الرصاص أو القصدير.

وأفاد بأنه نتيجة للتعاون الناجح بين مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت ومعهد أبحاث imec فإن المؤسسة تتوقع عقد اتفاقيات علمية جديدة للتعاون في مجالات واعدة سيتم التطرق لها خلال فعاليات هذا الحدث العلمي في الكويت.

وتضمن الملتقى سبع محاضرات القاها باحثون من معهد ابحاث imec كانت الأولى بعنوان (النظم الذكية وتكنولوجيا الطاقة) واستعرضت الأنشطة البحثية التي يقوم بها المعهد في مجال الأنظمة الذكية وتكنولوجيا الطاقة مع تسليط الضوء على أهم التطبيقات الذكية في المجالات الطبية والرعاية الصحية والمدن الذكية والمركبات وإنتاج الطاقة المتجددة وتخزينها.

وتطرقت المحاضرة الثانية التي كانت بعنوان (تطبيقات تكنولوجيا أشباه الموصلات في مجال الرعاية الصحية) إلى أمثلة لأجهزة القياسات الطبية التي تستخدم في مجال الرعاية الصحية وكيفية الاستفادة من تكنولوجيا أشباه الموصلات في هذا الجانب للحصول على نتائج أدق وبتكلفة منخفضة.

وتناولت المحاضرة الثالثة التي كانت بعنوان (النظم الالكترونية القابلة للارتداء) أجهزة الاستشعار المصنوعة من رقائق السيليكون والتي يمكن ارتداؤها في عدة تطبيقات حيث من المؤمل أن تصبح حجر الزاوية في الرعاية والعلاج والوقاية الصحية.

واستعرضت المحاضرة الرابعة التي كانت بعنوان (إنترنت الأشياء) ذلك المصطلح الحديث الذي يتيح التواصل بين الأجهزة مع بعضها البعض عبر الإنترنت فيما كانت المحاضرة الخامسة بعنوان (إلكترونيات الرقائق المرنة) وتطرقت إلى استخدامات الأغشية الرقيقة والإلكترونيات المرنة في عدد من التطبيقات المتعلقة بعلم البصريات الإلكترونية بما فيها شاشات العرض المسطحة.

صورة جماعية من المؤتمر

لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية

«بيتك» يشارك فى إطلاق المشروع الوطنى البيئى «أمنية»

ممثل «بيتك» و «أمنية» البيئى فى بداية المشروع

شارك بيت التمويل الكويتى «بيتك» فى اطلاق المرحلة التنفيذية من مشروع «أمنية» البيئى لتجميع واعادة تدوير العبوات البلاستيكية بطريقة حضارية وصحيحة تحت شعار «أمنية بيتك» كاول راع لهذا المشروع الوطنى، واول البنوك بتبنى الفكرة الرائدة التى يقوم عليها مجموعة من الشباب الكويتى وتستهدف نشر وتعميق ثقافة «اعادة التدوير» لعبوات المياه البلاستيكية فى الكويت ، وقد بدأ بالتعاون مع «بيتك» توزيع 8 حاويات لتجميع العبوات البلاستيكية تغطى جميع المحافظات فى الجمعيات التعاونية الرئيسية ، العديلية – السالم – صباح السالم – مبارك الكبير – سعد العبدالله – عبدالله المبارك» ، وتأتى هذه الشراكة من منطلق المسؤولية الاجتماعية التى يتبناها « بيتك» وحرصا على نشر الوعى والاهتمام بالبيئة وتقديرا لاهمية المشروع الاقتصادية وجهود الشباب العاملين عليه.

ويساهم «بيتك» مع مشروع «أمنية» فى جهود توفير نقاط تجميع البلاستيك فى مختلف محافظات الكويت حيث يعتمد المشروع إلى نشر التوعية بموضوع إعادة التدوير عن طريق التخلص من عبوات المياه المستعملة أو أي عبوات تحمل رمز التدوير، والمشروع مبادرة مجموعة من الشباب الكويتى الطامح الى المساهمة فى رفع الوعى البيئى وتاكيد اهمية الحفاظ على البيئة والتصدى لعوامل التغير المناخى وتقليل اثارها على المجتمع والتى تنعكس على مختلف نواحى الحياة بما فى ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ويتم تنفيذ المشروع من خلال ثلاث مراحل، الاولى نشر ثقافة فرز النفايات من المصدر عن طريق زيارة المدارس والجامعات وأماكن التجمعات، والثانية تجميع عبوات المياه المستعملة عن طريق توزيع علب التدوير الكرتونية لكل داعمي المشروع في المنازل والمكاتب والمدارس والجامعات والمجمعات التجارية والفنادق والمستشفيات وغيرها ومن ثم جمعها عند امتلائها من قبل فريق العمل، والثالثة تختص بإعادة تدوير عبوات المياة البلاستيكية المستعملة بمساعدة السلطات الصناعية المختصة لإنتاج شرائح وحبيبات تستعمل فى صناعة عبوات مياه جديدة أو مواد تغليف جديدة.

ويحرص « بيتك» بشكل دائم على المساهمة فى دعم المشاريع والبرامج الوطنية ذات الاهداف الاجتماعية والتنموية التى تعود بالخير على المجتمع وافراده ويولى مجموعة من القضايا والمشاريع اهمية كبرى وفى مقدمتها قضايا التعليم والبيئة والصحة العامة ومكافحة الاخطار التى تحد مقدرات وطاقات المجتمع وابنائه بالاضافة الى البرامج النوعية والخدمية بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية فى اطار من رؤية متكاملة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع.

بالتعاون مع مبادرة النوير

البنك التجاري ينظم دورة تدريبية عن التحلي بالمواقف الإيجابية

في بادرة جديدة تؤكد سعي البنك التجاري الكويتي إلى تنمية القدرات الفكرية لموظفيه، قام البنك – بالتعاون مع حركة ومبادرة النوير– بتنظيم دورة تدريبية في أكاديمية التجاري عن التحلي بالمواقف الإيجابية

وقد هدفت هذه الدورة التدريبية إلى توعية الموظفين بمفهوم الإيجابية وأهمية التحلي بالمواقف الإيجابية في الحياة العملية والشخصية.

وتعليقا على تنظيم البنك التجاري لهذه الدورة التدريبية قالت منى العبدالرزاق – مدير عام إدارة الموارد البشرية «إن مفهوم الإيجابية آخذاً بالانتشار ليس فقط على الصعيد الشخصي وفي الأمور الحياتية بل أصبح يكتسب أهمية كبيرة على المستوى المؤسسي وهو ما دفعنا لتنظيم هذه الدورة التدريبية لموظفينا».

وتابعت العبدالرزاق مبينة أن التحلي بالمواقف الإيجابية يدفع الإنسان للعمل الجاد الدؤوب من أجل الوصول إلى الهدف المطلوب في جميع مجالات الحياة ، متوهة أن الإيجابية تضيف إلى العمل المتقن روحا وحيوية وفعالية تنعكس مباشرة على فريق العمل بأسره.

هذا وقد عبر المشاركون في هذه الدورة التدريبية – التي تم تنظيمها لأول مرة في الكويت على الصعيد المؤسسي– عن سعادتهم بالمشاركة فيها حيث أنها ساهمت في تعريفهم على مكونات منظومة الطاقة الإيجابية والتفاؤل الكامنة بداخل كل منهم وكيفية توظيفها لتطوير العمل وتحقيق الإنجاز على النحو الأمثل، مشيدين في نفس الوقت بالجوانب التفاعلية والنقاشية التي تضمنتها الدورة التدريبية والتي ساهمت في إثراء الحوار وتوصيل الفكرة بشكل مبسط.

لقطة جماعية للمشاركين بالدورة مع المسؤولين